الأمم المتحدة

A/C.3/65/SR.21

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
21 December 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بلوردير (نائب الرئيس) . . . . . (النمسا)

المحتويات

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع)

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز وحماية حقوق المرأة (تابع)

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-59221 X (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

نظراً لغياب السيد مونث (الكاميرون) تولت السيدة بلودير (النمسا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥.

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) **النهوض بالمرأة** (تابع) (A/C.3/65/L.17-L20)

مشروع القرار *A/C.3/65/L.17*: تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة

١ - **السيد مينارينديز** (هولندا): تحدث بالنيابة أيضاً عن فرنسا وقدَّم مشروع القرار A/C.3/65/L.17. وقال إنه قد انضم إلى مقدمي مشروع القرار كل من الجبل الأسود ولاتفيا ولتوانيا ومالطة وموناكو. وذكر أن الصين قد أُدرجت عن طريق الخطأ ضمن مقدمي مشروع القرار، غير أنه من المأمول أن تؤيد فيما بعد مشروع القرار. وذكر أن مشروع القرار هو متابعة لقرارات سابقة تتعلق ببند جدول الأعمال وسيقدَّم كل عامين لتحسين التماسك والتعاون الشاملين بين الجهات الفاعلة ذات الصلة من أجل معالجة جميع أشكال العنف الموجَّه ضد المرأة. وقال إنه من هذه الناحية يرحِّب كل من هولندا وفرنسا بإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهما تعتقدان بأن مشروع القرار A/C.3/65/L.17 سوف يزوِّد هذه الهيئة عند اعتماده بخريطة طريق ثابتة لمكافحة العنف الموجَّه ضد المرأة. واختتم حديثه قائلاً إن مشروع القرار يتضمن عدداً من التوصيات المتعلقة بمنع العنف ضد المرأة وهي توصيات موجَّهة إلى الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة.

٢ - **السيد جوستافيك** (أمين اللجنة بالنيابة): أعلن عن انضمام توغو والجمهورية الدومينيكية وصربيا وهايتي إلى مقدمي مشروع القرار.

مشروع القرار *A/C.3/65/L.18*: دعم الجهود الرامية إلى القضاء على ناسور الولادة

٣ - **السيدة كاريم** (ملاوي): قدَّمت مشروع القرار بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية وقالت إن إندونيسيا وبلجيكا والجمهورية التشيكية قد انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار. وذكرت أن التقدم في اتجاه تحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو الهدف المتعلق بتحسين صحة الأمهات، أبطأ مما هو بالنسبة لأي هدف آخر. وقال إن ما يزيد عن نصف مليون امرأة تتوفين وهن في حالة ولادة سنوياً وإن مقابل كل امرأة متوفاة تتعرض ٢٠ امرأة أخرى للإصابة بجراح أو بالعجز. ويُعتبر ناسور الولادة سبباً رئيسياً لهذا الوضع في الكثير من البلدان النامية، وهو يصيب أكثر من ٢ مليون امرأة في أفريقيا وآسيا والمنطقة العربية، ويتراوح عدد الحالات الجديدة كل سنة بين ٠٠٠ ٥٠ حالة و٠٠٠ ١٠٠ حالة. وضحايا هذا المرض هم بصفة عامة نساء فقيرات وأميَّات تقِمن في مناطق نائية حيث يشيع التمييز بين الجنسين وتكون إمكانية الحصول على الرعاية الصحية محدودة.

٤ - وواصلت حديثها قائلة إن مشروع القرار هو تكرار للقرار الذي اتخذته اللجنة الثالثة قبل عامين. والقرار يدعو المجتمع الدولي وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى إيلاء اهتمام خاص لصحة الأمهات، وخاصة للوقاية من ناسور الولادة ولمعالجته. واختتمت حديثها قائلة إن مشروع القرار يعكس التوصيات التي قدِّمت في تقرير الأمين العام (A/65/268) لاتخاذ إجراءات على المستوى الوطني والمستويين الإقليمي والدولي من أجل الوقاية من ناسور الولادة ووضع نهاية لاعتلال الأمهات والوفيات النفاسية.

٥ - **السيد جوستافيك** (أمين اللجنة بالنيابة): أعلن أن البرتغال والجمهورية الدومينيكة وسويسرا وفنلندا وهايتي قد انضمت أيضاً إلى مقدمي مشروع القرار.

مشروع القرار *A/C.3/65/L.19*: اليوم الدولي للأرامل

٦ - **السيد ماكانغا** (غابون): قدَّم مشروع القرار A/C.3/65/L.19، وأشار إلى أن أنغولا وبنن وبوروندي وتشاد وتيمور - ليشتي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو والسودان والكاميرون وكوت ديفوار قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وقال إن المسائل المتعلقة بالظروف الاجتماعية للأرامل لم تعالجها الأمم المتحدة بعد بشكل مباشر. وأضاف قائلاً إن النساء تواجهن، هن وأولادهن، في كثير من الأحيان بعد وفاة أزواجهن مخاطر متزايدة، كما أن آلاف الأرامل هن ضحايا للظلم الاجتماعي والتمييز والاعتداء الجنسي. واختتم حديثه قائلاً إن مشروع القرار سوف يعلن أن يوم ٢٣ حزيران/يونيه من كل عام هو ''اليوم الدولي للأرامل''، وهو ما من شأنه إثارة الوعي على المستوى العالمي بوضع الأرامل وأطفالهن وإتاحة فرصة للتعبير عن التضامن مع الأرامل في كل مكان.

٧ - **السيد جوستافيك** (أمين اللجنة بالنيابة): أعلن أن توغو وشيلي قد انضمتا أيضاً إلى مقدمي مشروع القرار.

مشروع القرار *A/C.3/65/L.20*: الاتجار بالنساء والفتيات

٨ - **السيدة هيرناندو** (الفلبين): قدَّمت مشروع القرار A/C.3/65/L.20 وقالت إن مشروع القرار يهدف إلى استكمال قرار مماثل اعتمد في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، وهو قرار يهيب بالحكومات، في جملة أمور، أن تقضي على الطلب على الاتجار بالنساء والفتيات وتضمن ألاّ يعاقب ضحايا الاتجار على تعرضهم للاتجار.

٩ - **السيد جوستافيك** (أمين اللجنة بالنيابة): أعلن أن توغو والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وشيلي والكاميرون قد انضمت أيضاً إلى مقدمي مشروع القرار.

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز وحماية حقوق الإنسان (تابع) (A/65/336)

(أ) **تنفيذ صكوك حقوق الإنسان** (تابع) (A/65/40 (Vol.I)، وA/65/40 (Vol.II)، وA/65/44 و48 و94 و190 و265 و317 و381)

(د) **التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما** (A/65/36)

١٠ - **الرئيس**: دعا اللجنة إلى أن تواصل مناقشتها العامة للبند الفرعي (أ) وأن تبدأ في إجراء مناقشة عامة للبند الفرعي (د) من البند ٦٨ من جدول الأعمال.

١١ - **السيد علي** (السودان): قال إن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يؤكد، في جملة أمور، حق جميع الشعوب في تقرير المصير. غير أن تنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان لا يبعث على الارتياح. فالجهود التي بُذلت لحماية حقوق الإنسان قد عاقتها عدة عوامل من بينها الأزمة المالية والصراعات والكوارث البيئية المرتبطة بتغيُّر المناخ. وهذه العوامل تؤثر سلباً وبشكل مباشر على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وخاصة في البلدان النامية حيث أدَّت الأزمات الاقتصادية إلى نشوب نزاعات عديدة. والتهديدات التي تواجه حقوق الإنسان نتيجة لهذه الأزمات لا يمكن مواجهتها إلاّ من خلال مشاركة اقتصادية دولية بين الشمال والجنوب تقوم على أساس المساواة وبمساعدة البلدان النامية على التغلب على التحديات التي تواجهها.

١٢ - وواصل حديثه قائلاً إن عدداً من القوى الكبرى تسعى من أجل إضفاء الطابع السياسي على حقوق الإنسان.

وأشار إلى أن قيم ومبادئ حقوق الإنسان تفقد الكثير بسبب ازدواجية المعايير أو عندما تستغل لتحقيق أهداف سياسية أو للنيل من ثقافة الآخرين ومعتقداتهم. وأضاف قائلاً إن آليات إنفاذ الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ليست كافية، ويجب أن يتخذ العالم موقفاً حازماً إزاء تزايد أحداث التعصب العنصري والديني.

١٣ - واستطرد قائلاً إن السودان يحترم تماماً الحق في حُرية التعبير. غير أنه ينبغي ألاّ تستخدم هذه الحرية كمبرر للهجوم على الأديان والمعتقدات. وذكر أن أناسا عديدين لا يزالون يعانون من التمييز على أساس الدين وخاصة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، كما أن أناساً عديدين يعانون الكثير في السجون الرسمية أو السرية حيث يتعرضون للتعذيب ولانتهاك حقوقهم.

١٤ - وقال إن السودان ملتزم بتأييد الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وإن الحقوق والحريات مكفولة في الدستور السوداني الذي عبَّر عن روح اتفاق السلام الشامل الذي عُقد في عام ٢٠٠٥. والمحكمة الدستورية للسودان تكفل حماية حقوق الإنسان على أعلى مستوى قضائي، كما أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يعمل على زيادة تعزيز احترام هذه الحقوق. وذكر أن شعب السودان قد انتخب رئيس البلد والبرلمان الذي يضم كافة ألوان الطيف السياسي. وقد سنّ السودان أيضاً قوانين تضمن حرية الإنترنت والحق في الحصول على المعلومات.

١٥ - وواصل حديثه قائلاً إن التقرير الأخير الذي قدَّمه الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان في السودان قد أشار إلى عدد من التطورات الإيجابية. والسودان يسعى من أجل معالجة مسائل تتعلق بقضايا ما بعد النزاع المسلح في الجنوب وفي غرب السودان ويتعاون بشكل كامل مع ”العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور“. وقال إن السودان قد أعلن أيضاً عن استراتيجية جديدة بشأن دارفور، وهي استراتيجية تعزز مشاركة شعبها، بما يشمل النازحين، في العملية السياسية بغية تعزيز تنمية الإقليم. وأضاف قائلاً إن السودان يشارك أيضاً في المفاوضات الجارية في الدوحة، وهو ملتزم بإجراء استفتاء حول حق تقرير المصير في جنوب السودان.

١٦ - واختتم حديثه قائلاً إن السودان يدعو المجتمع الدولي إلى أن يرفض فرض عقوبات من جانب واحد وذلك لأن من شأنه زيادة الكراهية بين الشعوب، وإلى أن يولي مزيداً من الاهتمام لحالة المهاجرين والأقليات، لا سيما أولئك الذين يعيشون تحت رزح الاحتلال الأجنبي بما يشمل من يعيشون في الأراضي العربية المحتلة.

١٧ - **السيد بيرتي** (كوبا): قال إن بلده قد حقّق تقدّماً كبيراً بالنسبة للتمتع بجميع حقوق الإنسان بما يشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق المدني والحق السياسي، وتحقيق حقوق الجيل الثالث أو حقوق التضامن. وأضاف قائلاً إنه قد تحقق الحق في تقرير المصير على الرغم من العقبات والتهديدات التي نشأت عن سياسة العداء والحظر التي فرضتها إدارات متتابعة للولايات المتحدة. وأشار إلى أنه قد تحققت إنجازات في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والبحوث العلمية والتقنية والثقافة والرياضة وذلك بالنظر إلى أن الشعب الكوبي يسيطر على المصير السياسي للبلد وموارده من خلال ديمقراطية تشاركية صمّمها الشعب واعتمدها.

١٨ - وواصل حديثه قائلاً إن كوبا طرف في ٤٢ صكاً لحقوق الإنسان وتأخذ التزاماتها على محمل الجدّ، بما يشمل التزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير. وفي عام ٢٠٠٩ وقّعت كوبا على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وهو ما يعكس التزامها بالحقوق التي

أرسيت في الاتفاقية. وكانت كوبا أيضاً البلد الخامس الذي صدّق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٩ - واستطرد قائلاً إن حكومته قد أيّدت إنشاء مجلس حقوق الإنسان بعد فشل لجنة حقوق الإنسان التي انغمست في التسييس والتلاعب. وقال إن كوبا تعطي نفس الأولوية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وللحقوق المدنية والسياسية، كما أنها تعمل بنشاط من أجل وضع قواعد دولية لتمتّع الجميع بحقوق الإنسان. وباعتبار أن كوبا عضو مؤسس وحالي في المجلس فإنها تواصل تشجيع دعم المجلس على أساس الاحترام المتبادل والتعاون الدولي والحوار البنّاء.

٢٠ - وقال إن كوبا، التي تلتزم بالتعاون مع الآليات المنفّذة على أساس عالمي وغير تمييزي وغير انتقائي وغير سياسي، ستواصل الترحيب بالبعثات الزائرة بموجب الإجراءات الخاصة التي وضعها المجلس، كما أنها عملت مؤخراً على إجراء استعراض دوري عالمي وهو استعراض حقق نتائج ممتازة. واختتم حديثه قائلاً إن النظام السابق لفرض جزاءات على بلدان الجنوب وفرض عقوبات تلقائية على بلدان الشمال ينبغي عدم تكراره في النظام الحالي لحقوق الإنسان.

٢١ - **السيدة شينوهارا** (اليابان): قالت إن مجلس حقوق الإنسان و هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي أنشئت كجزء من عملية الإصلاح، يمثّلان تقدّماً كبيراً وسيكون من شأنهما تحسين فعالية وكفاءة جهاز حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وأضافت قائلة إن اليابان تأمل في أن يؤدّي الاستعراض الذي سيجريه مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١١ إلى اتباع نهج شامل إزاء مسائل حقوق الإنسان. وذكرت أنه في عام ٢٠٠٩ اعتمدت هيئة من الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، هي لجنة حقوق الإنسان، إجراءً جديداً لتقديم التقارير سيتيح لها إجراء حوار أكثر تركيزاً مع الدول الأطراف، وله فائدة إضافية وهي الحدّ بدرجة كبيرة من التزامات الدول الأطراف بالنسبة لتقديم التقارير وللعبء الذي تتحمله الأمانة العامة في إعداد الوثائق. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة جهودها لتعميم الآليات الموجودة بما يشمل آليات هيئات المعاهدات الأخرى.

٢٢ - واستطردت قائلة إن اليابان تفي بدقة بما عليها من التزامات وفقاً لجميع معاهدات حقوق الإنسان التي هي طرف فيها. وقد نُظر في عام ٢٠١٠ في جميع التقارير الدورية التي قدمتها اليابان إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري ولجنة حقوق الطفل، وسوف تستجيب بحسن نيّة إلى أية توصيات يتم إصدارها. ومن المتوقّع أن تتضمّن الخطة الأساسية الثالثة للمساواة بين الجنسين التي ستضعها اليابان في أواخر عام ٢٠١٠ حملة للتوعية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبالتوصيات الأخيرة التي أصدرتها اللجنة واستجاب بلدها لها.

٢٣ - وقالت إن اليابان قد عدّلت مرتين قانونها المتعلق بمنع العنف بين الزوجين وحماية الضحايا. وإضافة إلى هذا فإن اليابان قد وسّعت نطاق تعريف العنف بين الزوجين وشدَّدت أوامر الحماية ذات الصلة وعززت دور البلديات في هذا المجال. وعلى المستوى الدولي اقترحت اليابان ترشيحها لعضوية المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وبصفة عامة، تعتزم اليابان مواصلة جهودها لضمان أن تكون الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة والتي لها علاقة بنوع الجنس متسمة بالتنسيق والكفاءة والفعالية.

٢٤ - وواصلت حديثها قائلة إن اليابان قد أجرت مؤخراً إصلاحات كبيرة من أجل تحسين تنفيذ سياساتها المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. ولتحسين السياسات نفسها، أنشأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ مجلساً وزارياً لإصلاح السياسة المتعلقة بالإعاقة، ويعمل المجلس على إدخال تغييرات تتفق مع روح الاتفاقية المتعلقة بحقوق الأشخاص

ذوي الإعاقة. وسوف تعمل اليابان بنشاط من أجل تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الأشخاص المعوقين.

٢٥ - وذكرت أن بلدها يعلّق أهمية كبيرة على دور الأمم المتحدة في وضع معايير قياسية شاملة. وأضافت قائلة إن بلدها قد صدّق على الاتفاقية الدولية الجديدة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، كما أنه قد حثّ الدول الأخرى على أن تصدِّق على هذه الاتفاقية التي لها معنى كبير. واختتمت حديثها قائلة إن اليابان يؤيّد على نحو كامل جميع الجهود التي بُذلت لإصلاح الأُطر الدولية لحقوق الإنسان وسوف يتعاون مع جميع الجهات الشريكة ذات الصلة لضمان تنفيذ التغييرات على نحو فعّال.

٢٦ - **السيد المسلّم** (قطر): قال إن قطر تولي اهتماماً كبيراً لحقوق الإنسان على كافة المستويات وإن الحقوق والحريات الأساسية ترد في دستورها. وأضاف قائلاً إن قطر قد سنّت تشريعاً لزيادة تعزيز هذه الحقوق والحريات وعدّلت قانون العقوبات الخاص بها بحيث يتماشى مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٢٧ - وواصل حديثه قائلاً إن قطر قد انضمت إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وكذلك إلى بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر وسحبت جزئياً تحفّظها العام على اتفاقية حقوق الطفل. وقال إن بلده يعمل أيضاً على تنفيذ العديد من التوصيات التي قدمها الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التابع لمجلس حقوق الإنسان.

٢٨ - واستطرد قائلاً إنه قد أنشئت إدارات لحقوق الإنسان في وزارات قطرية. وأشار إلى أن منظمات غير حكومية تعمل أيضاً على تعزيز احترام حقوق الإنسان، وحماية المرأة والطفل، والدفاع عن الصحفيين، ومكافحة الاتجار بالبشر. وإضافة إلى هذا فإن تعزيز قطر لحقوق الإنسان يتجسّد في سياستها الخارجية التي تستند إلى فضّ المنازعات الدولية بالطرق السلمية. واختتم حديثه قائلاً إن بلده يستضيف أيضاً مؤتمرات عالمية تُعنى بقضايا التنمية وحقوق الإنسان والسلام، وكذلك بتمويل التنمية وبحوار الأديان مع العالم الإسلامي.

٢٩ - **السيد لوكيانتسيف** (الاتحاد الروسي): قال إن الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف قد ذكر أن معايير الديمقراطية، التي تشمل معايير حقوق الإنسان، لن تكون فعّالة إلاّ إذا كانت مقبولة دولياً. ولن تطمئن البلدان إلى أن هذه المعايير سوف تُطَبّق للحدّ من السيادة والتدخل في الشؤون الداخلية إلاّ إذا وُضعت جماعياً.

٣٠ - وأضاف قائلاً إنه مما يؤسف له أن حقوق الإنسان يُنظَر إليها في عدد من البلدان على أنها مجرد أداة للسياسة الخارجية. وتعتقد بعض البلدان، التي تعتبر نفسها خالية من الأخطاء، أن حقوق الإنسان لا تُنتهَك إلاّ في أماكن أخرى وذلك على الرغم من أن أوضاع حقوق الإنسان فيها بعيدة عن الكمال.

٣١ - وواصل حديثه قائلاً إن إنشاء الأمم المتحدة والنظام الدولي الحديث لتعزيز وحماية حقوق الإنسان هو من الآثار المباشرة لنتائج الحرب العالمية الثانية. ولهذا فإنه مما يؤسف له بشدة أن أطرافاً معيّنة تعمد إلى التحريف وإلى وضع تقييمات قانونية لنتائج الحرب سعياً وراء مصالح سياسية قصيرة الأجل. والتاريخ تجري إعادة كتابته من جديد بشكل كامل، ويوصَف منفِّذو عمليات الإعدام بأنهم ضحايا ومحررو الأرض بأنهم محتلون. والأسوأ هو أن قرارات محاكمات نورمبرغ تتعرض للطعن.

٣٢ - وذكر أن هناك زيادة في الظواهر التي لها أثر سلبي على احترام حقوق الإنسان، مثل الأزمات المالية والاقتصادية

والغذائية، والإرهاب، والكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان. وأضاف قائلاً إن الاتحاد الروسي قد عانى بصفة خاصة من الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان خلال الأشهر القليلة الماضية. وهذه الأحداث تسببت في حوادث عديدة ومعاناة شديدة. وينبغي أن تؤدّي هذه التهديدات والتحديات إلى أن ينظر الناس إلى جدول الأعمال المتعلق بحقوق الإنسان بطريقة جديدة وأن تركّز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى الحق في التنمية. ومن هذه الناحية فإن الاحتفال بمرور خمسة وعشرين عاماً على صدور إعلان الحق في التنمية يجري انتظاره بلهفة.

٣٣ - وأضاف قائلاً إنه سوف تُجرى قريباً عملية مراجعة لأنشطة مجلس حقوق الإنسان ولوضعه. وقد أظهر المجلس بوضوح، بعد مرور ٤ سنوات على إنشائه، أنه قادر على أن يفي بالتزاماته وليس بحاجة إلى إصلاح كبير. وينبغي أن تركّز عملية المراجعة على حلّ مشكلات متنوعة في أداء المجلس. وينبغي أن يكون تعزيز التعاون بشأن حقوق الإنسان جزءاً رئيسياً من الاستعراض.

٣٤ - وواصل حديثه قائلاً إن إجراء مناقشات بشأن وضع المجلس ليس أمراً ملائماً في الوقت الحالي. فالمسائل المتعلقة بتقسيم العمل بين مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة واللجنة الثالثة ينبغي معالجتها. والاقتراحات التي قدمها عدد من البلدان لوضع معايير إضافية لانتخاب المجلس ينبغي ألاّ تعتَمد وذلك لأن هذا النهج سيتعارض مع الممارسة المتبعة. وقال إن الاتحاد الروسي يؤيد أعمال مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والأعمال التي تقوم بها السيدة بيلاي، المفوضة السامية. وذكر أن درجة التعاون بين الاتحاد الروسي والمفوضة السامية هو تعاون مرضٍ وأن الأعمال المتعلقة باتفاق التعاون الثنائي تحقق تقدماً.

٣٥ - واستطرد قائلاً إن المؤسسات الديمقراطية في الاتحاد الروسي آخذة في التطوّر بشكل منهجي، مع إيلاء أهمية خاصة للإسهام من جانب جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها مؤسسات المجتمع المدني. وعلى الرغم من وجود حالات فردية لمشكلات تتعلق بحقوق الإنسان فإن حلّ هذه المشكلات له أولوية. واختتم حديثه قائلاً إن السيدة بيلاي سوف تقوم بزيارة للاتحاد الروسي في أوائل عام ٢٠١١ وسوف تلتقي عندئذ بالرئيس ميدفيديف.

٣٦ - **السيد الطنيجي** (الإمارات العربية المتحدة): قال إن مبادئ حقوق الإنسان مضمونة بموجب التشريعات الداخلية ويكفلها الدستور. وأضاف قائلاً إن مواطني الإمارات العربية المتحدة يتمتعون، في جملة أمور، بحقوق المساواة والعدالة الاجتماعية وحرية التعبير والترابط. وإضافة إلى هذا فإن القيام بالتعذيب والاعتقال والحبس التعسّفي هو أمر محظور. وذكر أن بلده طرف في ١٥ صكّاً دولياً لحقوق الإنسان وصدّق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وهو يتخذ خطوات للانضمام إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وإلى البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل. وأضاف قائلاً إن التقدّم الذي أحرزته الإمارات العربية المتحدة في مجال حقوق الإنسان قد أشاد به أيضاً الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل والتابع لمجلس حقوق الإنسان.

٣٧ - واستطرد قائلاً إن الإمارات العربية المتحدة قد أسَّست لجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وعدّلت قوانين العمل فيها من أجل توفير حماية أفضل للعمال المهاجرين في البلد، ونفّذت تدابير لحماية العمالة المنزلية التي تتكوّن في غالبيتها من النساء الوافدات. وقال إن الإمارات العربية المتحدة تعمل أيضاً على وضع مشروع قانون لتنظيم العلاقة

بين العمالة المنزلية وأصحاب العمل استناداً إلى معايير دولية وإلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٣٨ - وواصل حديثه قائلاً إن الإمارات العربية المتحدة قد أبرمت العديد من الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف لتسهيل الحوار مع العمالة المهاجرة. وأشار إلى أنه قد جرى إنشاء مؤسسات غير حكومية لتشجيع وحماية حقوق الإنسان وتقديم المساعدة القانونية والنفسية إلى ضحايا سوء المعاملة والعنف المنزلي والاتجار بالأشخاص. وأشار إلى أن بلده يعمل أيضاً على نشر الوعي بمبادئ حقوق الإنسان بين ضباط الشرطة ورجال القضاء وفي المدارس، كما أنه يعمل من أجل حماية حقوق الإنسان خارج البلاد من خلال أنشطته كمانح رئيسي يقدِّم المساعدة إلى البلدان النامية.

٣٩ - وقال إن استمرار إسرائيل في احتلال الأراضي الفلسطينية وممارساتها الوحشية في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو انتهاك للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان الأساسية للفلسطينيين. وأضاف قائلاً إنه يجب أن يُرفع فوراً الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة وذلك وفقاً للقانون الإنساني الدولي والتوصيات التي وردت في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصّي الحقائق بشأن قطاع غزة. واختتم حديثه قائلاً إنه يجب إضافة إلى هذا أن يقدَّم مرتكبو هذه الجرائم إلى العدالة.

٤٠ - **السيد سيديكوف** (قيرغيزستان): قال إن بلده قد شهد تغييرات جذرية خلال السنة الحالية وإن وحدته ووضعه كدولة كان موضعاً للاختبار. وأضاف قائلاً إنه في نيسان/أبريل ٢٠١٠ أطاح الشعب القيرغيزي بنظام استبدادي فاسد كان يتسم بالخروج على القانون واختار مسار التنمية الديمقراطية. غير أنه في أيار/مايو وحزيران/يونيه أثارت جماعات متطرفة إجرامية اشتباكات دموية بين أعضاء في المجتمعين القيرغيزي والأوزبكستاني، وهو ما أدّى إلى إصابة الآلاف بجراح وفقد الكثيرين لمنازلهم بسبب الحرائق وتدمير مئات المباني أيضاً. ووفقاً لما ذكرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فإن الاشتباكات الإثنية قد جرى تخطيطها وتنظيمها من أجل زعزعة استقرار الوضع السياسي. غير أن الأحداث التي وقعت في الجزء الجنوبي من البلد لم تكن في الواقع ترجع إلى أعمال عدائية إثنية بل كانت لها طبيعة اجتماعية - اقتصادية وسياسية.

٤١ - واستطرد قائلاً إن لجنة حكومية تضم بين أعضائها شخصيات بارزة من مسؤولين وباحثين وخبراء من قيرغيزستان وأوزبكستان، إضافة إلى ممثلين لجماعات إثنية أخرى، تبحث بفعالية أسباب النزاع. وقد بدأت اللجنة أيضاً، باعتبارها لجنة دولية مستقلة مدعومة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وحكومات البلدان الإسكندنافية، في إجراء بحث يتعلق بالأحداث.

٤٢ - وأضاف قائلاً إنه قد اتُخذت تدابير عاجلة لإعادة إقامة البنية الأساسية في مدينة أوش ومدينة جلال أباد، كما أن الحكومة المؤقتة خصصت مبلغاً قدره ١٠٠ مليون دولار. وقد أنشئ أيضاً صندوق تخصصي لتلقي أموال من البلدان المانحة. ويجري وضع سياسة إثنية جديدة تأخذ في الاعتبار الأحداث المؤلمة التي حدثت مؤخراً. وقد اعتُمد بالاقتراع العام في حزيران/يونيه ٢٠١٠ دستور جديد يرسي الأساس لحكم برلماني. والغرض الأساسي من الإصلاح هو وضع آليات نزيهة لحماية حقوق الإنسان وتفكيك النظام السلطوي وضمان أن تكون السلطات مسؤولة أمام الشعب.

٤٣ - وقال إن الدستور الجديد يعزز حماية الحقوق المدنية ويتضمّن حظراً صارماً على عقوبة الإعدام. والجزء المتعلق بحقوق الإنسان جرى توسيع نطاقه بدرجة كبيرة. وبالإضافة إلى هذا فإن الدستور الجديد ينص على أن تكون للقواعد

الدولية لقانون حقوق الإنسان أولوية على قواعد المعاهدات الدولية الأخرى. وأشار إلى أن عدداً من المنظمات، من بينها لجنة فينيسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، قد أعربت عن موافقتها على الجزء المتعلق بحقوق الإنسان من الدستور.

٤٤ - وواصل حديثه قائلاً إن قيرغيزستان قد صدّقت منذ حصولها على الاستقلال على سبع اتفاقيات من الاتفاقيات الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان والبالغ عددها تسع اتفاقيات، كما أنها نفّذت الالتزامات المنصوص عليها في ٤٠ صكّاً دولياً من صكوك حقوق الإنسان. ويجري رصد تنفيذ البرنامج الوطني لحقوق الإنسان للفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١٠ وسوف تكون النتائج التي سيتم التوصل إليها نقطة بداية للإطار الوطني لحماية حقوق الإنسان والحقوق المدنية للفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠٢٠. وجرى، بالتعاون مع المجتمع المدني، وضع مشروع وطني يحمل اسم ''العودة إلى الديمقراطية'' وهو مشروع يهدف إلى إصلاح المؤسسات الحكومية الديمقراطية. وقد أُجريت في أوائل تشرين الأول/أكتوبر انتخابات برلمانية وحصلت تلك الانتخابات على درجات تقييم عالية من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومن البرلمان الأوروبي ومنظمات أخرى.

٤٥ - وأعرب عن ترحيب قيرغيزستان بالمبادرة التي تدعو إلى اتخاذ تدابير ضد التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وقال إنه يجري العمل بالنسبة لمسألة إنشاء آلية وطنية لتوفير الشفافية والانفتاح في المرافق الإصلاحية. وأشار إلى أنه بعد إجراء الاستعراض الدوري الشامل لتقرير قيرغيزستان المتعلق بحقوق الإنسان قُدِّمت ١٦٨ توصية. وقد التزمت حكومة قيرغيزستان بأن تنفّذ على مدى أربع سنوات ١٥٤ توصية تتعلق بحقوق الإنسان. وهذا يتطلّب توفير استثمار مالي إضافي. واختتم حديثه قائلاً إنه بالنظر إلى أن بناء قدرات الدول وتقديم المساعدة التقنية والاستشارية لتحقيق الالتزامات المحدّدة هما من بين أهداف الاستعراض الدوري الشامل فإنه يتعيّن أن يقدّم المجتمع الدولي هذه المساعدة.

٤٦ - **السيدة موزومبي - كاتونغو** (زامبيا): قالت إنه يسرها أن تبلّغ اللجنة بأن الصيغة النهائية لدستور بلدها تقرّ ليس فقط بالحقوق المدنية والسياسية بل أيضاً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإضافة إلى هذا فإن زامبيا قد حققت تقدماً بالنسبة لإصلاح القوانين الحالية وتعمل من أجل سنّ قوانين جديدة لإدراج الأحكام الواردة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وأشارت إلى أن زامبيا قد اعتمدت تشريعاً يوفّر إطاراً فعّالاً لوضع نظام للعدالة الجنائية يتسم بالنزاهة والمساواة ولحماية حقوق الأشخاص طالبي اللجوء ولإنهاء العنف القائم على أساس نوع الجنس.

٤٧ - وواصلت حديثها قائلة إنه بالنظر إلى أن مساءلة الحكومة لها أهمية بالنسبة لحماية حقوق الإنسان فإن زامبيا قد سنّت قانوناً لحماية من يبلِّغون عن المخالفات، كما أن القانون الجديد لإدارة الكوارث سوف يساعد في تخفيف أثر الكوارث الطبيعية والكوارث الأخرى على التمتع بحقوق الإنسان. وأضافت قائلة إن زامبيا قد أنشأت مؤخراً وحدة للجرائم الجنسية ووحدة لدعم الضحايا. ولتحسين الرفاه العام للأطفال جعل بلدها تعليم حقوق الإنسان، بما يشمل حقوق الأطفال، جزءاً من منهج المدارس الثانوية. وقد وضع بلدها أيضاً برنامجاً لتدريب ضباط الشرطة في مجال حقوق الإنسان ويواصل تنفيذ برنامج للأمن الغذائي يقدِّم المساعدة المادية والتقنية إلى المزارعين.

٤٨ - واستطردت قائلة إنه في شباط/فبراير صدّقت زامبيا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقالت إنه من الضروري أن تقدّم الدول تقارير عن التقدّم المحرز في تنفيذ صكوك حقوق الإنسان إلى هيئات المعاهدات ذات الصلة.

واختتمت حديثها قائلة إن بلدها يقدّر التوصيات المفيدة التي قدمتها تلك الهيئات ولكنه لا يزال يواجه تحديات مادية وتقنية تعوق تقديم تقارير الدولة العضو الخاصة به في الوقت المحدّد.

٤٩ - **السيدة منية الصالح** (الجمهورية العربية السورية): قالت إنه عبر مراحل التاريخ كانت لمفاهيم حقوق الإنسان دائماً أهمية، وخاصة في كفاح الشعوب من أجل الحصول على الغذاء ومياه الشرب ومحاربة العبودية والقهر والفقر. وأضافت قائلة إنه يجب أن يُنظَر إلى حقوق الإنسان عبر تجارب كل بلد على أن يؤخذ في الاعتبار، ضمن عوامل أخرى، تاريخه ولغته وعاداته. وقالت إن بلدها يولي في دستوره وقوانينه أهمية خاصة لحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، كما أنه قد صدّق على صكوك عديدة لحقوق الإنسان.

٥٠ - واستطردت قائلة إنه في حين يرى البعض أن تسارع خطى التغيُّرات السياسية والاقتصادية والعلمية والاجتماعية هو تطور إيجابي فإن غيرهم يعتبره مصدراً لقلق متزايد. فعلى الرغم من التقدم الكبير في حياة الإنسان المادية بالنسبة للكثيرين فإن النزاعات لا تزال تسبب كوارث إنسانية وجرائم تشمل القتل والتطهير العرقي. وعلى الرغم من وعود تحقيق الأمن والسلام التي أُعلنت في المؤتمرات الإقليمية والدولية فإن الجهود التي تهدف إلى معالجة الانتهاكات الأكثر خطورة واتساعاً لحقوق الإنسان، بما يشمل العدوان الأجنبي والاحتلال، لا تزال موضعاً لتلاعب سياسي.

٥١ - وقالت إن إعلان وبرنامج عمل فيينا قد دعا، في جملة أمور، إلى اتخاذ تدابير دولية فعَّالة لضمان تنفيذ معايير حقوق الإنسان ورصدها فيما يتعلق بالسكان الواقعين تحت الاحتلال الأجنبي. وأشارت إلى أن الاحتلال الأجنبي يُعتبر بحد ذاته خرقاً خطيراً لحقوق الإنسان، وبالتالي فإن وقف هذا الخرق يستلزم حتماً إنهاء الاحتلال.

٥٢ - وواصلت حديثها قائلة إنه لذلك فإن الجمهورية العربية السورية تدعو المجتمع الدولي للتكاتف من أجل فرض احترام معايير حقوق الإنسان وأحكام صكوك الأمم المتحدة من جانب الجميع دون استثناء. وإضافة إلى هذا فإنه يجب أن يعطي المجتمع الدولي أولوية لمعالجة الانتهاكات الأكثر خطورة وفظاعة، بما يشمل جرائم الاحتلال، واتخاذ تدابير تتناسب وفظاعة ما تقوم به إسرائيل من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، وهي انتهاكات تشمل التعذيب والعقاب الجماعي وطرد السكان العرب من بيوتهم وأراضيهم.

٥٣ - **السيد علي بابائي** (جمهورية إيران الإسلامية): تناول البند الفرعي (أ) من البند ٦٨ من جدول الأعمال وقال إن حكومته تعلق أهمية كبيرة على دور الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وأضاف قائلاً إنه لذلك فإن حكومته قد انضمت إلى العديد من المعاهدات الدولية الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان بما يشمل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما أنها وقَّعت مؤخراً على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

٥٤ - وواصل حديثه قائلاً إن حكومته تشارك بشكل كامل في الاستعراض الدوري العالمي الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان وقدّمت إلى الهيئات المختلفة المعنية برصد المعاهدات تقارير دورية عن الصكوك التي انضمت إليها

جمهورية إيران الإسلامية. وأشار إلى أن حكومته تعتبر هاتين الآليتين المعنيتين بالرصد عنصرين هامين في نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٥٥ - واستطرد قائلاً إن الطبيعة الشاملة وغير القابلة للتجزئة والمترابطة لجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية ينبغي أن تحترَم بشكل كامل من جانب جميع الدول الأعضاء، كما يجب تفادي اتباع أية سياسة وطنية انتقائية في هذه المجالات وذلك وفقاً لروح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأضاف قائلاً إنه ينبغي مع ذلك أن تؤخذ الخصائص الوطنية والإقليمية، وكذلك العوامل الثقافية والتاريخية والدينية، في الاعتبار في الجهود المشتركة التي تبذل لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٥٦ - وأشار إلى البند الفرعي (د) وقال إن اعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا في عام ١٩٩٣ وعقد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في العام نفسه يمثلان نقطة تحول بالنسبة لتعزيز حقوق الإنسان. وقال إنه يجب أن تحظى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والطبيعة الإلزامية للحق في التنمية بنفس الاهتمام الذي تحظى به الحقوق السياسية والمدنية. وأشار إلى أن النظام الدولي القائم يتسم بالانتقائية والاستغلال الاقتصادي والسياسي.

٥٧ - وقال إنه يجب أن ينظر المجتمع الدولي بجدية في الخصائص الدينية والوطنية والثقافية من أجل إبطاء خطى الاتجاهات المتزايدة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأضاف قائلاً إن الغالبية العظمى من هذه الحالات تستهدف الإسلام والمسلمين وإن أحدث مثال على ذلك قد تمثَّل في الدعوة إلى حرق نسخة من القرآن في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٠ في الولايات المتحدة الأمريكية. ولحُسن الحظ فإن هذه الدعوة قد قوبلت بالإدانة. وهناك حاجة ملِّحة إلى إدراك أن المشاعر والأفعال المضادة للمسلمين آخذة في التنامي بسرعة وإلى اتخاذ إجراءات ضدها.

٥٨ - وذكر أن جمهورية إيران الإسلامية قد تعاونت في مجال حقوق الإنسان مع أعضاء حركة عدم الانحياز وأعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي. وقال إن الاقتراح الذي قدمه بلده بتحديد يوم ٥ آب/أغسطس من كل عام على أنه ''اليوم الإسلامي لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية'' قد اعتمده مجلس وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي وذلك لإتاحة الفرصة للاحتفال بتشجيع وتعزيز الإسلام لحقوق الإنسان وعرض الجوانب المتعلقة بذلك.

٥٩ - وأضاف قائلاً إن جمهورية إيران الإسلامية تستضيف مركز حقوق الإنسان والتنوع الثقافي التابع لحركة عدم الانحياز، وهو مركز بدأ أنشطته بغرض تحقيق أهداف وغايات إعلان طهران وبرنامج عملها المتعلق بحقوق الإنسان والتنوع الثقافي.

٦٠ - وواصل حديثه قائلاً إن إعلان فيينا قد أكد بصفة خاصة على الحق في التنمية كمكونة لحقوق الإنسان غير قابلة للتصرف. وذكر أن إعمال هذا الحق له الآن نفس الإلحاحية التي كانت له في عام ١٩٩٣. غير أن العقبات التي تعترض إعمال هذا الحق تجعله غير قابل للتحقيق في المستقبل المنظور. واختتم حديثه قائلاً إن إعلان وبرنامج عمل فيينا يوليان اهتماماً خاصاً للخلفيات الإقليمية والثقافية والتاريخية لكل دولة في تناول حقوق الإنسان ويركزان في الوقت نفسه على مبدأ عالمية حقوق الإنسان.

٦١ - **السيد ثارور** (الهند): قال إن وفده يرحب بإضفاء الطابع المؤسسي على حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف داخل منظومة الأمم المتحدة، وخاصة من خلال إنشاء مجلس حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وأضاف قائلاً إنه مع ذلك فإن إجراء مناقشة شاملة بشأن حقوق الإنسان لن يكون أمراً ممكناً إلاّ إذا تحقق فهم كامل لأهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يشمل الحق في التنمية والصلات القائمة بين هذه الحقوق والحق المدني والحق السياسي.

٦٢ - وأعرب أيضاً عن ترحيبه بتبسيط عملية إعداد الهيئات المنشأة بموجب معاهدات للتقارير بما أدى إلى تقليل الازدواجية وساعد على الالتزام بمعايير موحَّدة وتقديم تقارير البلدان في المواعيد المحدَّدة. وقال إن الدعم الذي تقدمه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى البلدان النامية لإعداد تلك التقارير هو أيضاً موضع لتقدير كبير. وذكر أن مواءمة الإجراءات قد أدَّت أيضاً إلى تحسين قدرة لجان الهيئات المنشأة بموجب معاهدات على إجراء تقييمات وتقديم توصيات وهو ما أدَّى بالطبع إلى تحقيق الكثير بالنسبة لتعزيز التشريع المحلي. ومع ذلك فإنه ينبغي على الهيئات المنشأة بموجب معاهدات أن تعطي مصداقية للتنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان باعتبارها مسائل مترابطة. وأكد من جديد دعم الهند للهيئات المنشأة بموجب معاهدات والتزامها بالوفاء بما عليها من التزامات بالنسبة لتقديم التقارير. وذكر أنه مع ذلك فإن وفده يشعر بالقلق إزاء تأخر الهيئات المنشأة بموجب معاهدات في النظر في تقارير البلدان. وأية مبادرات لتعجيل العملية، بما في ذلك عقد اجتماعات إضافية سوف تلقى دعماً من الهند. وحث مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة للنظر في العدد الكبير المتراكم من التقارير.

٦٣ - وقال إن بلده يثني على نجاح عملية الاستعراض الدوري العالمي، وخاصة بالنظر إلى أن الدول الأعضاء جميعها ستكون قد أجرت العملية بحلول عام ٢٠١١ وذلك بعد خمس سنوات من تطبيق الآلية. وأضاف قائلاً إن هذا الإنجاز يرجع بدرجة كبيرة إلى الجهود التي بذلتها البلدان المشاركة، وكذلك إلى الدعم الذي قدِّم من جانب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجتمع الدولي. وأقر أيضاً بأن الاستعراض الدوري العالمي يتمم الآليات الأخرى لحقوق الإنسان، وهو ما أبرزته حقيقة أنه جرى الاسترشاد عند وضع توصيات الاستعراض بالملاحظات والتوصيات والاستنتاجات التي قدمتها هيئات منشأة بموجب معاهدات وبالإجراءات الخاصة وتقارير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٦٤ - واختتم حديثه قائلاً إنه بالنظر إلى أن الهند قد تكون أكبر ديمقراطية تمثيلية في العالم فإنها تفخر بما لديها من قيم ديمقراطية في نظامها البرلماني، وضمانات دستورية، وهيئة قضائية غير متحيزة، ووسائط إعلام حرة ونابضة بالحيوية، ومجتمع مدني مزدهر، ومنظمات غير حكومية راسخة، كما أنها ستواصل تعزيز وحماية الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان لجميع المواطنين.

٦٥ - **السيد جاماها** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن بلده طرف في العديد من صكوك حقوق الإنسان، بما يشمل الآليات الإقليمية، وسيواصل المشاركة في الالتزامات الناتجة التي تفرضها المعاهدة. وأضاف قائلاً إنه لتحقيق ذلك جرى اعتماد تدابير تشريعية وإدارية، وإنشاء هيئات للسياسات والأنظمة، واتخاذ إجراءات إيجابية، بعد إنشاء نظام سياسي متعدد الأطراف في التسعينيات. وأشار إلى أنه قد اتُخذت إجراءات تعزيزية وتعاونية لتمكين المجتمع المدني ووسائط الإعلام من القيام بدور تكميلي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى هذا فقد نفَّذت لجنة حقوق الإنسان والحكم الرشيد برامج للتعليم العام وإثارة الوعي.

٦٦ - واستطرد قائلاً إن حكومته قد عمَّمت حقوق الإنسان كمؤشرات وأهداف لتحقيق تقدم في تخفيف حدة الفقر في إطار رؤى التنمية الوطنية. وقد تضمَّنت المرحلة

الثانية للاستراتيجية الوطنية للنمو وتخفيف حدة الفقر أنشطة تهدف إلى تحسين الحكم الرشيد والوصول إلى العدالة وتحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة. وذكر أن محدودية الموارد تعوق الجهود التي تهدف إلى تعميم مسألة الأشخاص ذوي الإعاقة في الاستراتيجية الوطنية، بعد التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تشرين الثاني نوفمبر ٢٠٠٩ واعتماد القانون المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة في نيسان أبريل ٢٠١٠؛ وإلى الالتزام بالتوصيات التي قدمتها هيئات المنشأة بموجب معاهدات.

٦٧ - وقال إنه ستكون هناك حاجة إلى الحصول على دعم من المجتمع المدني لتحقيق الالتزام الكامل. وبالمثل فإن خطة العمل الوطنية المقترحة المتعلقة بحقوق الإنسان سوف تتطلب تقديم دعم مالي إضافي من المجتمع الدولي لضمان تنفيذها على نحو كامل. واختتم حديثه قائلاً إن التقرير الوطني لجمهورية تنزانيا الديمقراطية سوف يُنظر فيه ضمن الاستعراض الدوري العالمي الذي سيجرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وجرى إعداده بعد تقديم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التدريب والمساعدة المالية والتقنية وبإسهامات من المؤسسات ذات الصلة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

٦٨ - **السيد كيم** بونغيون (جمهورية كوريا): قال إن الفجوة التي طال أمدها بين القواعد والممارسات في تعزيز وحماية حقوق الإنسان لا تزال تشكل عبئاً ثقيلاً. ولسد هذه الفجوة هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهد. فأولاً، يتعيَّن أن تحسِّن الدول الأطراف ما تقدمه من تعاون ودعم لآليات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، بما يشمل تقديم التقارير وإجراء الاستعراضات وزيارة البلدان بشكل دوري. وذكر أنه مما يثير القلق أن بعض الدول لم تتعاون أبداً مع المقررين الخاصين. وأشار إلى أن بلده سيواصل، من جانبه، التعاون على نحو كامل مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات كما أنه قدَّم التقارير الدورية المطلوبة ويبذل جهوداً مخلصة لتنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية رداً على تقريره الدوري الثالث.

٦٩ - وثانياً، أثبت الاستعراض الدوري العالمي أنه أداة قيِّمة وذلك على الرغم من أوجه القلق التي أُبديت في البداية إزاء الازدواجية، وينبغي أن تبذل الدول جهوداً جادة لمتابعة توصيات الاستعراض الدوري العالمي. وينبغي بصفة خاصة ألا تستخدم الدول الاستعراض كآلية للدفاع عن انتهاكات حقوق الإنسان. وذكر أن جمهورية كوريا تلاحظ مع التقدير تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (A/65/36) الذي يبيِّن الجهود البعيدة المدى والعملية التي تبذلها المفوضية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

٧٠ - وأخيراً فإن فعالية ومصداقية مجلس حقوق الإنسان سوف يعزِّزهما الاستعراض القادم. والمجلس بحاجة إلى إيجاد طرائق لتعزيز قدرته على التعامل مع الأوضاع المزمنة والطارئة لحقوق الإنسان ولزيادة أثر أعماله. واختتم حديثه قائلاً إن بلده، كعضو مؤسس للمجلس، سيواصل السعي من أجل تقديم إسهامات مفيدة للعملية الاستعراضية التي يقوم بها المجلس.

٧١ - **السيد بن مهدي** (الجزائر): قال إن بلده طرف في جميع الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، تقريباً، ويؤيد تعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية، وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال مجموعة من اللوائح والقوانين والآليات الداخلية. وأضاف قائلاً إن تصديق الجزائر مؤخراً على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك إلغاء التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، يبيِّنان التزام الجزائر بحقوق الإنسان.

٧٢ - وواصل حديثه قائلاً إن اللجنة الاستشارية الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان تحكمها نصوص تشريعية تعرِّف مهمتها. وقال إن اللجنة، كهيئة مستقلة في مكتب الرئيس، تضمن الحقوق الأساسية للمواطنين وتقف على أهبة الاستعداد لشجب جميع انتهاكات حقوق الإنسان. وأشار إلى أنه يجري تقديم دورة دراسية مطلوبة بشأن حقوق الإنسان في المدارس، كما أن مبادئ التسامح في الحوار وثقافة السلام تجري مناقشتها في الكتب الدراسية. وتجري أيضاً مناقشة المساواة بين الجنسين. ويتلقى الأشخاص العاملون في إنفاذ القانون تدريباً بشأن الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

٧٣ - وأضاف قائلاً إن منظمات المجتمع المدني هي شريك رئيسي في الأعمال المتعلقة بحقوق الإنسان وأسهمت بنشاط في الإصلاحات المختلفة التي أُجريت في الجزائر. وذكر أن بلده لا يفرِّق بين الحقوق المدنية أو السياسة أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الحق في التنمية. ويجب أن يُنظر في مسائل حقوق الإنسان بالنسبة للموضوعية وعدم التحيُّز واللاانتقائية.

٧٤ - وقال إن استعراض مختلف التشريعات الوطنية والمدونات والنصوص التنظيمية يهدف إلى حماية حقوق الإنسان على نحو فعال وفقاً للقواعد الدولية والالتزامات التي تفرضها المعاهدات. وأضاف قائلاً إنه قد أدمجت في الدستور أحكام تتعلق بتعزيز الحقوق السياسية للمرأة وتسهيل تمثيلها في الجمعيات التي يُنتخب أعضاؤها ومشاركتها الفعَّالة في عملية صنع القرار على جميع المستويات. وأشار إلى أن الاتجار بالبشر قد جرى تجريمه. وقال إنه قد جرى العمل من أجل تحسين الأحوال في السجون. وحتى الآن قدَّمت الجزائر حوالي ٤٠ تقريراً إلى هيئات دولية وإقليمية معنية بحقوق الإنسان.

٧٥ - وواصل حديثه قائلاً إنه ينبغي ألا يكون الالتزام بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان أمراً اختيارياً. وقد أدَّى عدم التصديق على اتفاقية حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم من جانب بلدان صناعية تؤكد، مع ذلك، تمسكها بحقوق الإنسان إلى إضعاف تنفيذ الاتفاقية. والبلدان التي صدَّقت على الاتفاقية هي في الأساس البلدان التي بدأت فيها تدفقات المهاجرين وليست البلدان المتقدمة النمو.

٧٦ - وقال إنه على الرغم من التقدم الكبير الذي تحقق في مجال حقوق الإنسان فإن شعوباً كثيرة لا تزال محرومة من حقوقها الأساسية. والحق في تقرير مصير الشعوب الخاضعة للاحتلال هو حق ضروري لاستقرار النظام الدولي بالاستناد إلى احترام حقوق الإنسان. وأشار إلى أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين حقوق الإنسان وحقوق الشعوب. واختتم حديثه قائلاً إن تنفيذ حق الجماعات الإثنية في أن تحظى بالقبول، والحق في السلام وفي تقرير المصير، والحق في التنمية، والحق في العيش دون خوف وفقر، في بيئة يتم المحافظة فيها على التوازن الإيكولوجي لكوكبنا، هو أمر ينطوي على تحديات لا تزال هناك حاجة إلى التغلب عليها.

اختتمت الجلسة في الساعة ١٧/١٥.